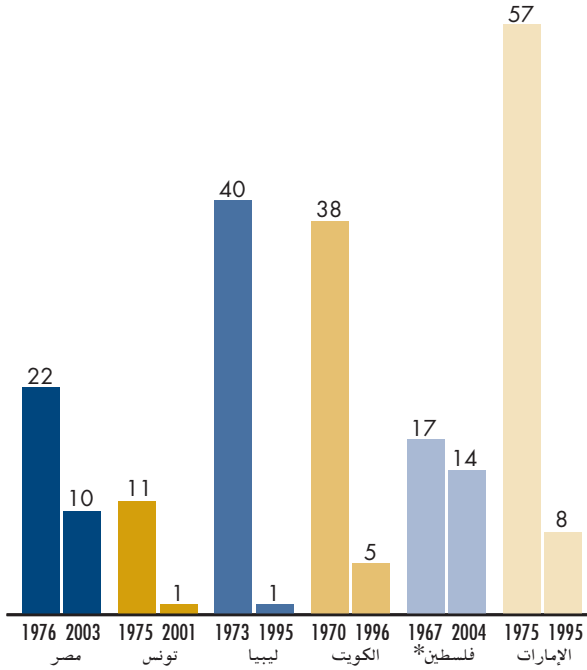


الزواج في العالم العربي

إعداد وتحليل هدى رشاد وماجد عثمان وفرزانه رودى-فهيمى

شكل 1
انخفاض نسبة السيدات المتزوجات في الفئة العمرية
(15-19) سنة في دول عربية مختارة



*فلسطين تعبر عن أولئك الذين يعيشون في غزة والضفة الغربية (متضمنة القدس الشرقية)

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير الخصوبة العالمي لعام 2003، جدول II.9 و II.11، المشروع العربي لصحة الأسرة (تونس 2001)، مسح صحة الأسرة الخليجية (الإمارات 1995 والكويت 1996) والمسح الديموجرافي الصحي (مصر 2003 وفلسطين 2004).

إن السياسات المتعلقة بكل من الشباب والإناث والأسرة في الدول العربية يجب أن تأخذ في اعتبارها التغيرات في أنماط الزواج وأثارها الاجتماعية والاقتصادية. إن هذا الموجز يلقي الضوء على الاتجاهات الحالية لأنماط زواج الإناث في العالم العربي، ويبرز السياسات المطروحة ذات الصلة، ويربط بين أنماط الزواج والاتجاهات الاجتماعية والديموجرافية الأخرى.

الزواج والأسرة

تمثل الأسرة دائماً وأبداً مركز الحياة في المجتمعات العربية، وتحظى بتقدير عظيم لدى الكبار والصغار على حد سواء. وتعتبر الأسرة هي منظومة الأمن الاجتماعي الأساسية لكبار السن والمرضى والمعاقين، كما أنها توفر

تشهد الأسر في العالم العربي تغيرات جوهرية نظراً لظهور أنماط جديدة للزواج وتكوين الأسرة في المنطقة¹، فلم يعد الزواج المبكر هو النمط الشائع في الدول العربية كما كان من قبل، حيث ارتفع متوسط العمر عند الزواج للذكور والإناث على حد سواء، كما يبقى عدد أكبر من النساء بلا زواج حتى سن متقدمة وربما لا يتزوجن على الإطلاق. وتعتبر هذه الاتجاهات جزءاً من الظاهرة المنتشرة على مستوى العالم، إلا أنها تطرح قضايا جديدة في المجتمعات العربية يمكن أن تتحدى وبعمق القيم الثقافية، وتستثير تحديات قانونية وأخرى على مستوى صنع السياسات.

إن تغير الأنماط الديموجرافية للزواج في العالم العربي يعكس تغييرات اجتماعية واقتصادية واسعة حدثت في المنطقة. فقد ابتعدت اقتصاديات العالم العربي بطريقة متزايدة عن النظام الزراعي الذي كان يدعم كلا من الزواج المبكر وبنية الأسرة الممتدة. ويعيش حالياً كثير من سكان العالم العربي في المدن، ويعملون في قطاعي الصناعة والخدمات. ففي وقتنا الحالي، ينال الشباب العربي قسطاً أكبر من التعليم مقارنة بالأجيال السابقة، كما أن الإناث صغيرات السن يملن للعمل خارج المنزل في أعمال مدفوعة الأجر. وتتحدى تلك التغيرات الأدوار التقليدية للنساء في الأسرة المعيشية وفي المجتمع ككل.

لقد أصبح تفهم الكيفية التي تمت بها التغيرات في أنماط الزواج في العالم العربي أمراً هاماً في هذه الآونة نظراً لبلوغ أعداد هائلة من الشباب مرحلة العشرينيات من العمر - وهي المرحلة التي تتزوج خلالها الغالبية العظمى من الأفراد.

وجدير بالذكر أن حوالي خمس المصريين يتركزون في الفئة العمرية 20-29 سنة، وطبقاً لإسقاطات الأمم المتحدة فإن السكان في هذه الفئة العمرية سيتزايدون بنسبة 20٪ بين عامي 2005 و2025، (من 13,5 مليون إلى 16,3 مليون نسمة). وسوف تواجه بعض الدول العربية الأخرى نمواً متسارعاً في هذه الفئة العمرية. فمن المتوقع أنه بحلول عام 2025 ستزيد أعداد العراقيين في الفئة العمرية 20-29 سنة بنسبة 60٪، كما ستزيد أعداد اليمنيين في نفس الفئة العمرية بأكثر من 80٪².

جدول 1

أنماط الزواج في بعض الدول العربية المختارة

نسبة السيدات المتزوجات واللاتي سبق لهن الزواج تبعاً للفئة العمرية	نسبة السيدات اللاتي لم يسبق لهن الزواج في الفئة العمرية	نسبة السيدات المتزوجات اللاتي سبق لهن الزواج تبعاً للفئة العمرية	سنة المسح	الدولة
39 - 35	24 - 20	19 - 15		
22	17	2	2002	الجزائر
24	9	4	1995	البحرين
25	15	5	2002	جيبوتي
20	3	10	2003	مصر
26	13	6	2002	الأردن
26	11	5	1996	الكويت
18	21	4	1995	لبنان
43	11	1	1995	ليبيا
43	4	28	2001/02	موريتانيا
19	12	13	1996/97	المغرب
28	12	14	2004	فلسطين*
34	1	16	1995	عمان
34	11	4	1998	قطر
41	3	7	1996	السعودية
29	11	11	2001	سوريا
24	15	1	2001	تونس
24	3	8	1995	الإمارات
31	3	17	2003	اليمن

* فلسطين تعبر عن أولئك الذين يعيشون في غزة والضفة الغربية (متضمنة القدس الشرقية) المصادر: جامعة الدول العربية، المشروع العربي للتهوض بالطفولة: المسح العربي لصحة الأم والطفل (لبنان وليبيا 1995، المغرب 1996/1997) والمشروع العربي لصحة الأسرة (سوريا وتونس 2001، الجزائر وجيبوتي 2002، المغرب 2003/2004، اليمن 2003)؛ مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي، مسح صحة الأسرة الخليجية (البحرين وعمان والإمارات 1995، الكويت والسعودية 1996، قطر 1998)؛ ORC Macro المسح الديموجرافي الصحي (موريتانيا 2001/2002، الأردن 2002، مصر 2003)؛ تيوب خاص بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني باستخدام المسح الديموجرافي الصحي الفلسطيني لعام 2004.

ألف امرأة. وكذلك في مصر، فهناك ما يقدر بـ (385,000) ثلاثمائة وخمسة وثمانين ألفاً من الإناث في الفئة العمرية 15-19 سنة متزوجات بالفعل. وتلعب القيم التقليدية فيما يتعلق بعذرية الفتاة وشرف الأسرة دوراً هاماً داخل الأسرة العربية فيما يتعلق بقرار تزويج بناتهن في أعمار صغيرة. فقد تبين من نتائج مسح أجرى في اليمن عام 1997 أن 60% من النساء الريفيات و40% من النساء الحضريات قد عبرن بقولهن "بأن السن المثالي لزواج بناتهن أو الفتيات بصفة عامة هو أقل من 20 سنة".⁵

ويرتبط الزواج المبكر عادة بظاهرتين هما الحمل المبكر ومعدلات الإنجاب المرتفعة وكليهما يثير مخاطر صحية للنساء ولأطفالهن؛ حيث يقل احتمال معرفة المتزوجين صغار السن بوسائل منع الحمل وبالأمراض المنقولة

انخفضت عن ذي قبل، إلا أنه مازال سائداً في عمان، واليمن وإلى حد ما في مصر، بالإضافة إلى انتشاره بين الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة. ففي عمان واليمن، فإن حوالي 17% من الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 15-19 سنة متزوجات، كما أن حوالي 60% من الإناث في الفئة العمرية 20-24 سنة قد تزوجن أيضاً. وفي حين أن 10% من النساء المصريات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 15-19 سنة متزوجات فهناك 52% من بين النساء المصريات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20-24 سنة متزوجات. كما يعتبر الزواج شائعاً إلى حد كبير في كل من مصر وعمان واليمن، حيث أن نسبة الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج في الفئة العمرية 35-39 لا تتعدى 7%.

ويبدو أن لدى الفلسطينيين نمط زواج فريد: زواج مبكر ولكنه ليس شائعاً. فطبقاً للمسح الديموجرافي الصحي الفلسطيني لعام 2004، تبين أن 14% من النساء الفلسطينيات في الفئة العمرية 15-19 سنة و60% ممن في الفئة العمرية 20-24 سنة متزوجات، إلا أن 12% من النساء في الفئة العمرية 35-39 سنة لم يسبق لهن الزواج. ومع ذلك، تتميز غزة والضفة الغربية بوجود نمطين مختلفين من الزواج بهما، فبينما يسود الزواج المبكر في غزة بصفة عامة، فإنه على النقيض بالنسبة للعرب في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية). إن أحد أسباب هذا الوضع يعود إلى أن الرجال وحدهم دون النساء في الضفة الغربية يمكنهم الزواج من أردنيات وإحضارهن إلى الضفة الغربية، وهذا يعني أن نسبة عالية من المقيمات بالضفة الغربية سوف لا يتزوجن على الإطلاق. وإجمالاً، أكثر من نصف الفلسطينيات المتزوجات في الفئة العمرية 15-54 سنة قد تزوجن قبل بلوغ 19 من العمر (أنظر شكل 2 - صفحة 4).³

وبالإضافة فإن الفجوة في سن الزواج (الظاهرة المنتشرة عالمياً لزواج النساء من رجال أكبر سناً) واضحة بصفة خاصة في المجتمعات العربية. ففي مصر ولبنان تبين أن الزيجات الحديثة تصغر فيها الزوجات عن أزواجهن بـ 10 سنوات على الأقل.⁴

مساوئ الزواج المبكر

بالرغم من أن الزواج المبكر في انخفاض مستمر على مستوى الدول العربية، فإن أعداد المراهقين المتزوجين مازالت كبيرة بشكل ملحوظ. ففي اليمن - على سبيل المثال - انخفضت نسبة السيدات المتزوجات في الفئة العمرية 15-19 سنة من 27% عام 1997 إلى 17% في عام 2003، هذه النسبة الأخيرة مازالت تمثل حوالي (200,000) مائتي

الملجأ والملاذ الاقتصادي للأطفال والشباب والعاطلين عن العمل والفئات المعالة الأخرى. وفي الثقافة العربية، يتحمل الوالدان مسئولية أبنائهما لفترات طويلة من عمرهم، وفي المقابل يتبادل هؤلاء الأبناء مسئولية رعاية والديهم في الكبر - ويمارس العرب تلك المسئوليات بروح الفخر والاعتزاز. ولذلك فإن الزواج بالنسبة للعرب هو شأن فردي وأسري في نفس الوقت. فالزواج في الثقافة العربية يعد نقطة محورية فاصلة حيث يمنح كلا الزوجين وخاصة المرأة المكانة الرفيعة والاحترام والقبول المجتمعي. وبينما يختار الشباب -بصفة عامة- شريك الحياة، فإن الزواج في المجتمعات العربية يبقى عقداً اجتماعياً واقتصادياً بين أسرتين (انظر إطار 1). وجدير بالذكر أن الزواج له أيضاً بعد ديني ويجيز ممارسة علاقة جنسية مقبولة اجتماعياً وثقافياً ومشروعة قانوناً.

اتجاهات الزواج

لقد كان المجهود أن تتزوج الإناث في المنطقة العربية عند سن المراهقة أو في أوائل العشرينيات. وعلى أية حال، فلقد انخفضت معدلات الزواج المبكر في العقود الأخيرة بدرجة كبيرة في بعض الدول العربية ويبرز ذلك بوضوح في كل من الكويت وليبيا ودولة الإمارات

العربية المتحدة (أنظر شكل 1). ففي أوائل السبعينيات من القرن الماضي، كان ما يقرب من 40٪ من الإناث في الفئة العمرية 15-19 سنة في كلا من الكويت وليبيا متزوجات، ولكن هذه النسب قد انخفضت بحلول منتصف التسعينيات إلى 5٪ و1٪ على الترتيب. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة انخفضت نسبة الإناث المتزوجات في الفئة العمرية 15-19 سنة بشكل أسرع (من 57٪ في عام 1975 إلى 8٪ في عام 1995).

وفي المنطقة العربية ككل، تتجه الإناث للزواج عند سن متقدمة نسبياً (في أواخر العشرينيات أو في أوائل الثلاثينيات) والبعض قد لا يتزوجن على الإطلاق. ففي تونس والجزائر ولبنان نجد أن 1٪ إلى 4٪ فقط من النساء قد تزوجن في الفئة العمرية 15-19 سنة، كما تتراوح الآن نسبة الإناث في الفئة العمرية 35-39 سنة اللاتي لم يسبق لهن الزواج في هذه الدول بين 15٪ و21٪. وتعد نسبة الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج في الفئة العمرية 35-39 سنة مؤشراً جيداً لقياس التغيرات التي حدثت في شيوع الزواج بصفة عامة، نظراً لأن إمكانية زواج الفتاة بعد سن الأربعين منخفضة إلى حد كبير (أنظر جدول 1). ومع ذلك، فإن العمر عند الزواج يختلف داخل المنطقة العربية ذاتها. فبالرغم من أن معدلات الزواج المبكر قد

غالباً مراسم خاصة عالية التكاليف. وفيما يلي على أن أسرة العريس عليها توفير المسكن للعروسين (وهو ما يمثل الجزء الأهم من نفقات الزواج) وكذلك توفير الأجهزة الكهربائية مثل التليفزيون والثلاجة. ويرجع ارتفاع تكاليف الزواج لزيادة مستوى التوقعات وزيادة النمط الاستهلاكي المصاحب للانفتاح الاقتصادي الذي بدأ في السبعينيات.

لقد كان لارتفاع تكاليف المسكن وتأثيره في مصر عدد من النتائج والعواقب غير المتعمدة على أنماط الزواج مثل لجوء الشباب للزواج العرفي (وهو زواج غير مسجل، وسري عادة) بالإضافة إلى زواج الرجال من نساء أكبر منهم سناً لديهن وضع مالي آمن.

المراجع

Diane Singerman & Barbara Ibrahim: "The Cost of Marriage in Egypt. A Hidden variable in the New Arab Demography," In the New Arab Family, Cairo Papers in Social Science 24 (2001) 80-111 and World Bank "Building Institutions for Markets," World Bank report 2002 (Washington DC: World Bank, 2002): table 1.

● الشبكية، وذلك بتقديم هدية في شكل خاتم أو مصوغات ذهبية.
● المهر: جزء منه يُدفع عند الزواج، والباقي مؤخر يسدد في حالة الطلاق.
● توفير المسكن (بيت الزوجية) للمعيشة.
● الأثاث والأجهزة المنزلية.
● جهاز العروس والذي يتضمن المفروشات. ويتحمل العريس وأسرته الحصة الكبرى من تلك التكاليف (التكلفة). ومن جهة أخرى، فقد أدى ارتفاع تكاليف الزواج وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل إلى مساهمة العروس وأسرته بشكل أكبر في نفقات الزواج عما هو متعارف عليه. وعلى أي حال، فإن العرف السائد يؤكد أن تكاليف الزفاف والأنشطة المرتبطة به ستظل مرتفعة في مصر. وبغض النظر عن الموقف الاقتصادي للعروسين وأسرتهما، فمن المتوقع أن يكون الجهاز وغيره من المشتريات الخاصة بتأنيث بيت الزوجية جديد وغير مستعمل. وجرت العادة

إطار 1

تكلفة الزواج في مصر

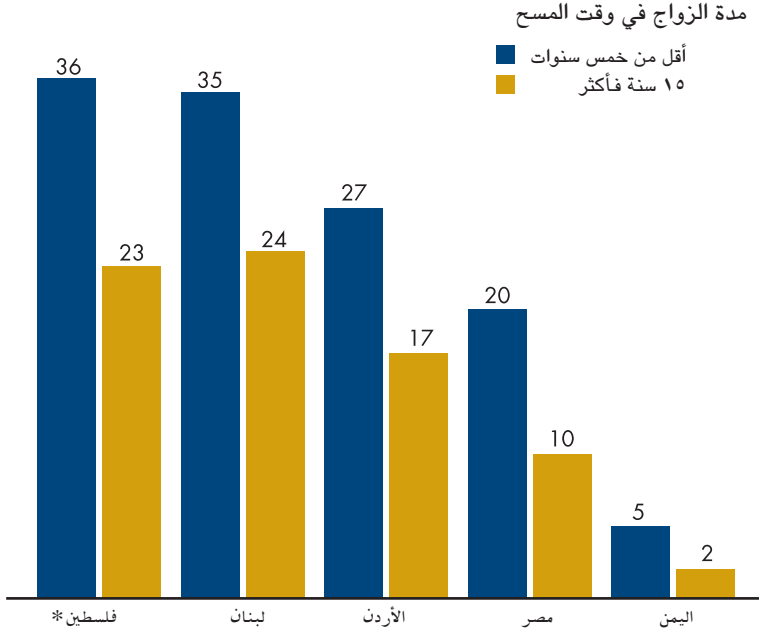
إن متوسط تكاليف الزواج في مصر مرتفع للغاية بالمقارنة بالمجتمعات الأخرى التي يعد المهر فيها مألوفاً (المهر هو نقود وهدايا يقدمها العريس وأسرته لعروسه وأسرته). أشارت إحدى الدراسات إلى أن متوسط تكلفة الزواج في مصر في أواخر التسعينيات بلغ حوالي 6000 دولار (ستة آلاف دولار). - وهو مبلغ تعجيزي في دولة بلغ متوسط دخل الفرد فيها 1490 دولار (ألفاً وأربعمائة وتسعين دولار) في عام 2000.

ولقد تبين أن ثلث الأسر المعيشية في عينة الدراسة يعيشون تحت خط الفقر القومي. وفي المناطق الريفية، تبين أن الأسر المعيشية التي تعيش تحت خط الفقر ولديها حالة زواج على وشك الحدوث قد أنفقت - في المتوسط - على التكاليف المرتبطة بالزواج ما يعادل 15 ضعف إنفاقها السنوي، في حين أنفقت الأسر التي تمائلها في المناطق الحضرية ما يعادل 9 أضعاف إنفاقها السنوي.

إن الزواج في مصر يجري على مراحل تتضمن

شكل 3

نسبة السيدات المتزوجات واللاتي سبق لهن الزواج الحاصلات على مستوى تعليمي أعلى من أزواجهن، تبعاً لفترة الزواج في بلدان عربية مختارة



* يقصد بالفلسطينيين أولئك الذين يعيشون في غزة والضفة الغربية (متضمنة القدس الشرقية)
* المصدر: تيوب خاص تم إجراؤه بواسطة مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية في القاهرة باستخدام المسح الديموجرافي الصحي: مصر (2003)، الأردن (1997) واليمن (1997)؛ وتيوب خاص بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني باستخدام المسح الديموجرافي الصحي الفلسطيني لعام 2004.

كزوجات وأمهات وليس كأفراد.

وعلى أي حال، يتم حالياً النضال ضد تلك الممارسات التمييزية في المنطقة العربية على مختلف المستويات. فلقد قامت حكومة المغرب بإجراء أكثر الإصلاحات جرأة في العهد القريب تجاه الحقوق القانونية للنساء. فقد التام إلى سياسات عامة وبنية قانونية في دول العالم تبنت الحكومة في يناير عام 2004 قانون جديد تماماً للعربي، والتي تحيل للنساء -بصفة عامة- القيام بأدوار للأسرة في إطار يتماشى مع القوانين الإسلامية مع ثانوية معتمدة على الرجل في كسب الرزق. فعلى سبيل المثال، عادة ما تعتبر القوانين العربية الرجال هم فقط والممارسة الحرة والمستقلة لهذا الحق. وبهدف تعزيز والارتقاء بالمساواة النوعية فقد رفع القانون الجديد الحد الأدنى للسنة القانوني عند الزواج بالنسبة للنساء المغاربية من 15 سنة إلى 18 سنة ليتساوى بذلك مع الذكور. وأعطى هذا القانون أيضاً النساء والرجال الحق في صياغة وتحرير عقود الزواج الخاصة بهم.¹⁰ (إن التفاوض بشأن عقد الزواج هو الفرصة الوحيدة لدى المرأة العربية لتحديد حصتها المالية من الزواج على مدى حياتها، بالإضافة إلى تحديد التعويض في حالة حدوث طلاق).

المتعلقات. ففي البحرين، 18٪ فقط من الإناث الحاصلات على تعليم ثانوي قد تزوجن من أبناء أعمامهن من الدرجة الأولى، مقارنة بـ 38٪ من الإناث غير المتعلقات. ومع ذلك، ففي بعض البلدان الأخرى مثل عمان والإمارات، تبين أنه لا يوجد اختلاف في نسبة السيدات المتزوجات من أقاربهن تبعاً لمستوى تعليم هؤلاء السيدات.

القضايا المطروحة

إعادة تعريف دور المرأة

يتم تحديد وضع المرأة في المجتمعات العربية بشكل أساسي تبعاً لدورها كأم وزوجة. وفي حالة فشلها في تحقيق تلك التوقعات فمن الصعب أن تحظى المرأة غير المتزوجة بمكانة لائقة. وتواجه هؤلاء النساء ولاسيما إذا لم يكن حاصلات على أي قدر من التعليم أو ليس لديهن أي مهارات مهني مشاكل بسبب افتقادهن القدرة على الاستقلال المادي.

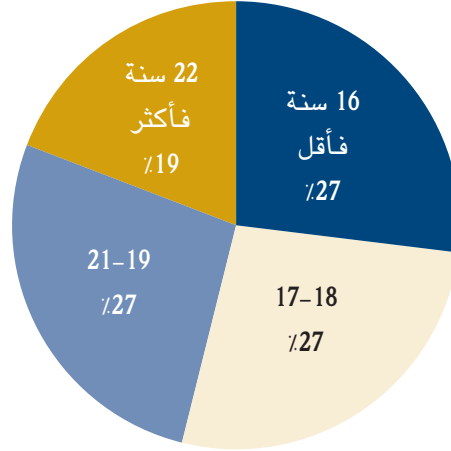
ومع ذلك، فإن زيادة أعداد النساء العربيات غير المتزوجات قد أجبرت المجتمع على التعامل مع هذه الفئة الجديدة من النساء. إن النساء ذوات السير المهنية الناجحة أوفر حظاً في التخلص من النموذج التقليدي واكتشاف فرص أخرى لتحقيق الذات بعيداً عن دور الأم والزوجة. إن هؤلاء النساء لا يوصمن بالضرورة بالفشل من قبل أسرهم والمجتمع لعدم قدرتهن على الارتباط بشريك ولكن ينظر إليهن أنهن اخترن البقاء بلا زواج أو على الأقل لم يستطعن الارتباط بزواج وذلك لمحدودية المرشحين المناسبين.

الإصلاحات القانونية

في الماضي تم ترجمة مركزية الزواج ومدى شيوعه شبه التام إلى سياسات عامة وبنية قانونية في دول العالم تبنت القوانين العربية على الرجل في كسب الرزق. فعلى سبيل المثال، عادة ما تعتبر القوانين العربية الرجال هم فقط والممارسة الحرة والمستقلة لهذا الحق. وبهدف تعزيز والارتقاء بالمساواة النوعية فقد رفع القانون الجديد الحد الأدنى للسنة القانوني عند الزواج بالنسبة للنساء المغاربية من 15 سنة إلى 18 سنة ليتساوى بذلك مع الذكور. وأعطى هذا القانون أيضاً النساء والرجال الحق في صياغة وتحرير عقود الزواج الخاصة بهم.¹⁰ (إن التفاوض بشأن عقد الزواج هو الفرصة الوحيدة لدى المرأة العربية لتحديد حصتها المالية من الزواج على مدى حياتها، بالإضافة إلى تحديد التعويض في حالة حدوث طلاق).

شكل 2

توزيع السيدات الفلسطينيات المتزوجات في الفئة العمرية 54-15 سنة تبعاً للسنة عند الزواج، 2004.



ملاحظة: فلسطين تعبر عن أولئك الذين يعيشون في غزة والضفة الغربية (متضمنة القدس الشرقية)
المصدر: تبويب خاص بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني باستخدام المسح الديموجرافي الصحي الفلسطيني لعام 2004.

السودان وليبيا والسعودية، حيث أن نسبة السيدات في الفئة العمرية 15-45 سنة المتزوجات من أبناء أعمامهن من الدرجة الأولى تتراوح بين 40% و 50%، إن تلك الزيجات ليست بالضرورة زيجات مُعدّة ومرتبّة، إنما قد تعكس رغبة الزوجين. ولكن الزواج بين الأقارب من الدرجة الأولى يمكن أن يُعرض ذريتهم لمخاطر صحية مثلما يحدث في زواج الأسر الذين يشمل تاريخهم المرضي على أمراض وراثية.

التعليم والزواج

نظراً لزيادة أعداد المتحقيين بالمدارس من البنين والبنات في العالم العربي، فقد انخفضت بصورة واضحة نسبة الزيجات التي يكون فيها كلا الزوجين من غير المتعلمين. وبدلاً من ذلك، يوجد حالياً أعداد متزايدة من الزيجات في المجتمعات العربية تتميز بأن الزوجة حاصلة على نفس المستوى التعليمي للزوج أو على مستوى تعليمي أعلى. كما يجب الإشارة إلى أن أقل من نصف الزيجات الحديثة في بعض الدول العربية كمصر والأردن ولبنان وكذلك بين الفلسطينيين تتوافق مع النمط التقليدي حيث يكون الزوج حاصل على مستوى تعليمي أعلى من زوجته. هذا بالإضافة إلى أن 20% إلى 36% من الزيجات الحديثة في هذه البلدان تتميز بوجود فجوة تعليمية لصالح المرأة (أنظر شكل 3).

وجدير بالذكر أيضاً أن النساء الحاصلات على مستوى تعليمي أعلى يتزوجن في سن متأخرة نسبياً عن نظرائهن الحاصلات على مستوى تعليمي أقل. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة يبلغ متوسط العمر عند الزواج للنساء الحاصلات على تعليم ثانوي أو أعلى 27 سنة، هذا مقارنة بـ 18 سنة لغير المتعلّمات. وفي عُمان تتزوج الحاصلات على دبلومات دراسية عالية في المتوسط عند سن 25 سنة، بينما يبلغ متوسط عمر الزواج لللاتي لم يسبق لهن الالتحاق بالمدسة 19 سنة. ومع ذلك، ففي بعض البلدان الأخرى في المنطقة نجد أن التفاوت في العمر عند الزواج تبعاً للحالة التعليمية يظهر بصورة أقل. فنجد أن متوسط العمر عند الزواج في مصر بالنسبة للنساء الحاصلات على تعليم جامعي هو 24 سنة، وهو يزيد بثلاث سنوات فقط عن متوسط عمر زواج اللاتي لم يحصلن على أي تعليم، ويزيد بستين عن متوسط عمر زواج اللاتي حصلن على تعليم ابتدائي أو الحاصلات على تعليم ثانوي أو ما يعادله.⁸

إن للتعليم بعض التأثير على انتشار ظاهرة زواج الأقارب. فقد تبين أن معدلات زواج الأقارب في بعض بلدان المنطقة العربية قد انخفضت بصورة حادة بين

جنسياً، كما أن الأمهات صغار السن أكثر عرضة لخطر الوفاة عن الأمهات الأكبر سناً نتيجة لأسباب متعلقة بالحمل والولادة. ومن ناحية أخرى، كلما صغر عمر العروس، كلما اتجهت الفجوة العمرية بينها وبين زوجها إلى الاتساع بشكل واضح، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم المعوقات أمام الزوجة فيما يتعلق بالتفاهم مع زوجها في بعض الأمور مثل احتياجاتها الخاصة بالرعاية الصحية.⁶

إن الزواج المبكر هو أحد الأسباب الهامة وراء تسرب الفتيات من التعليم، مما يجعل من الصعب جداً على الإناث صغار السن الهروب من الدائرة المفرّغة للفقر ومعدلات الإنجاب المرتفعة وسوء الحالة الصحية. إن معدلات الحمل الأكثر ارتفاعاً بين صغيرات السن في المنطقة تظهر بوضوح في موريتانيا واليمن وبين الفلسطينيات، حيث إن واحدة من بين كل 10 سيدات في الفئة العمرية 15-19 سنة تضع مولوداً كل سنة خلال مرورها بهذه المرحلة العمرية.⁷

زواج الأقارب

يعد الارتفاع النسبي لمعدل الزواج بين الأقارب (وعلى وجه الخصوص بين أبناء الأعمام) أحد السمات المميزة للأسرة في العالم العربي، وهو ما يعرف بزواج الأقارب. إن زواج الأقارب مرتفع بصفة خاصة في كل من

البطالة مرتفعة في الدول العربية، وتتركز بصورة حادة بين الشباب.¹⁵

وعادة ما يتحمل العريس وأسرته مسؤولية تغطية معظم تكاليف الزواج من حيث توفير المسكن، وتقديم الهدايا للعروس، بالإضافة إلى المراسم الخاصة بالزواج. وفي الواقع، فإن العثور على مسكن، وهو من السلع النادرة في المدن المزدحمة بالسكان، أصبح من المتطلبات الأساسية بالنسبة للشباب لكي يستطيع أن يتزوج. وفي ظل الركود الاقتصادي بصفة عامة، نجد أن التكاليف المرتفعة للزواج هي العامل الأساسي الذي يدفع الشباب لتأجيل إقدامهم على الزواج. وبينما كانت تكاليف الزواج بطبيعة الحال من الشئون الخاصة خارج نطاق التدخل الحكومي، إلا أنها الآن أصبحت جزءاً في المناقشات والمداوات العامة. فلقد بدأت بعض الوكالات والمنظمات الدينية والحكومية والأهلية في تبنى بعض السياسات لتخفيض الأعباء المالية المرتبطة بالزواج. وتتضمن هذه السياسات تنظيم حفلات الزواج الجماعي وتقديم المساعدة المالية للعروسين (انظر محتوى الإطار رقم 2).

الأشكال غير التقليدية للزواج

كثيراً ما يتم تحميل التكاليف المرتفعة للزواج وارتفاع معدلات البطالة والوضع الاقتصادي المتردي مسؤولية انتشار ما يسمى بالزواج العرفي، وهي زيجات تتم بين الشباب في المناطق الحضرية في بعض دول المنطقة العربية، عادة بدون علم أسرهم، ويجرى الزواج العرفي لتجنب صعوبات الزواج الرسمي ولإعطاء بعض المشروعية للعلاقات الجنسية.

إن السرية التي تغلف الزيجات العرفية تضع الفتيات في موقف سيئ، لأن ليس لديهن القدرة على التفاوض حول الأمور المتعلقة بهذا الزواج العرفي. وهذا الدور عادة يقوم به أسر العروسين في الزيجات التقليدية. وتتسم إحصاءات الزواج العرفي بالندرة حيث أنه لا يتم تسجيله رسمياً. ولكن، طبقاً لأحد التقديرات، فقد تم خلال عام 1998 تداول ما يقرب من (10,000) عشرة آلاف حالة أنبات أبوة في المحاكم المصرية متعلقة بزيجات عرفية.¹⁶ وليس بغريب على الرجال الذين يُقبلون على الزواج العرفي أن ينكروا تلك الزيجات فيما بعد، تاركين زوجاتهم موصومين بالعار وفي وضع قانوني معلق. وتبعاً للتقاليد، فإن الزيجات العرفية يتم الموافقة عليها دينياً إذا وافق آباء الزوجين على هذا الزواج، وتم الإعلان

عنه وإشهاره وخروجه من دائرة التعقيم. هذا وتلجأ بعض الأسر في الريف إلى تزويج فتياتهن عرفياً عندما تكون العروس أصغر من السن القانوني للزواج، ويتم تأجيل التسجيل الرسمي لتلك الزيجات إلى مرحلة مستقبلية. ولكن الانطباع العام لدى العامة والمؤسسة الدينية والنظام القانوني أن تلك الزيجات العرفية التي تتم في المناطق الحضرية -بصفة خاصة- تعتبر بمثابة حجة لتغليظ العلاقات الجنسية قبل الزواج بإطار من الشرعية.

وتوجد دلائل وروايات عن تزايد حالات زواج المتعة والمسيار، وهي أشكال أخرى لزيجات غير تقليدية في دول العالم العربي. إن زواج المتعة (زواج مؤقت)، يمارس بواسطة الشيعة في جنوب لبنان وفي مناطق أخرى، حيث يُحدّد الزوجين في عقد الزواج تاريخ نهايته. أما بالنسبة لزواج المسيار، فيتم أساساً في دول الخليج العربي، حيث يتزوج الشاب بدون أية مسئوليات مالية أو ضرورة تدبير سكن للزوجية - تلك المتطلبات التي يكون مسئول عن الوفاء بها في حالة الزواج التقليدي. وكلا من زواج المتعة والمسيار يمارس في أغلب الأحوال من قبل الرجال الذين يتزوجون بزوجة ثانية.

وبينما يعطي زواج المتعة والمسيار الشرعية للعلاقات الجنسية ويقلل من أعداد النساء اللاتي لم يتزوجن من قبل في المجتمع، فإنهما قد أدخلتا مشاكل وتعقيدات اجتماعية أخرى مثل تنشئة وتربية الأطفال الناجمين عن تلك الزيجات.

خاتمة

نظراً للنمو المتزايد لأعداد الشباب في دول العالم العربي، وفي ضوء الواقع الاجتماعي والاقتصادي المحيط بأمور الزواج هذه الأيام بالمنطقة العربية، أصبح من الضروري دراسة أنماط الزواج المتغيرة وانعكاساتها على حياة الناس وعلى المجتمع ككل. ومن المتعارف عليه أن الزواج كان يقع عادة خارج نطاق تدخل الحكومات ولكن هذا الواقع بدأ يتغير. إن الحاجة ماسة لإجراء المزيد من الدراسات للوصول إلى فهم أفضل للظواهر الاجتماعية والاقتصادية المحيطة حالياً بالزواج في العالم العربي. إننا في حاجة إلى وضع برامج وسياسات تأخذ في اعتبارها البعد الثقافي وتستند إلى فهم متعمق وأن يتم تطبيق تلك السياسات بنجاح وفي توقيت يسمح بالاستجابة لاحتياجات الشباب الذين يريدون الزواج بالإضافة إلى احتياجات النساء اللاتي يؤجلن الزواج أو اللاتي يفضلن الحياة بدون زواج.

خطابات من خلال سفارات دولة الإمارات بالخارج، يتم فيها إسداء النصح لهم بإعطاء دراساتهم الأولوية القصوى، ويتم تذكيرهم أيضاً بثقافتهم الوطنية، واستعداد الصندوق لتقديم منح الزواج لهم. وخلال السنوات العشر منذ إنشاء الصندوق، تم إعطاء منح الزواج إلى 32,000 (اثنين وثلاثين ألف أسرة، وتم تنظيم ثمانية وثلاثين حفل زفاف جماعي. وتوجد أيضاً صناديق مماثلة في المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر. وبالرغم من صعوبة قياس مدى النجاح النسبي لمثل تلك المشروعات، إلا أن تقديم التمويل لدعم الزواج أصبح من الممارسات الراسخة في كثير من أنحاء العالم بما فيها الغرب.

المراجع

AUE Interact (الموقع الرسمي لوزارة الإعلام والثقافة بدولة الإمارات العربية المتحدة). تم الدخول على الإنترنت باستخدام الموقع التالي
www.uaeinteract.com في 16 فبراير 2005.

مرسوم رئاسي إنشاء صندوق لتمويل الزواج في دولة الإمارات العربية المتحدة في أوائل التسعينيات، وكان هدف الصندوق العمل على تخفيف العبء الاقتصادي للزواج على العروسين، وتشجيع الرجال في الإمارات على الزواج من بنات وطنهم. كما أن المواطن الإماراتي الذي لم يتزوج بعد ودخله أقل من مبلغ معين يمكنه التقدم بطلب إلى الصندوق للحصول على منحة زواج في حالة زواجه من مواطنة إماراتية. وفي المقابل، فإن الحاصل على منحة الزواج مطلوب منه رد المنحة على أقساط شهرية متناهية الصغر. كما يتم إعفاؤه أيضاً من 20٪ من المبلغ عند ولادة كل طفل. وبجانب إنشاء هذا الصندوق، فلقد أطلقت الحكومة حملة تهدف إلى إقناع الآباء الإماراتيين الذين لديهم فتيات في سن الزواج بأن يقبلوا مهور صغيرة وألا يفرضوا في الإنفاق على الهدايا ومراسم الزواج.

ولقد أصبح الطلبة الذكور من الإماراتيين الذين يدرسون بالخارج بطبيعة الحال فئة مستهدفة من قبل الصندوق، حيث يرسل لهم الصندوق

صندوق تمويل الزواج في دولة الإمارات العربية المتحدة وكما حدث في دول الخليج الأخرى الغنية بالبترو، فقد حصلت أعداد متزايدة من الأسر في دولة الإمارات العربية المتحدة على زيادات في دخولهم النقدية خلال السبعينيات من القرن الماضي وذلك في سنوات ازدهار البترول. ونتيجة لذلك أصبحت حفلات الزفاف المترفة وتقديم الهدايا الثمينة للعروس من الأمور الاعتيادية والمألوفة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولكن الارتفاع في تكاليف الزواج (التي يتحملها عادة العريس وأسرته) دفعت الكثير من الرجال للسفر إلى دول أخرى والزواج بأجنبيات والعودة بهن إلى الوطن. وقد أدت هذه الظاهرة إلى استحداث فئتين في المجتمع ذات طبيعة خاصة هما نساء إماراتيات لم يتزوجن ولديهن فرص قليلة للزواج، وأطفال من زيجات مختلطة تتولى تربيتهم أمهات لسن في توافق مع التقاليد والثقافة الإماراتية. واستجابة لتلك التطورات، فلقد تم بموجب

حيث كان يتطلب وفقاً للقانون المدني الأردني تسجيل كل المعاملات الرسمية في دفتر (كتاب الأسرة)¹³، أما الآن فسمح للنساء في الأردن بالحصول على دفاتر خاصة بهن إذا كن مطلقات أو أرامل.

العبء الاقتصادي للزواج

لقد امتزجت التقاليد والمباهج المرتبطة بالزواج في المنطقة العربية بالتمدن والتحضر والأنماط الاستهلاكية الحديثة، والتي جعلت من احتفالات الزواج والمتطلبات الأخرى المرتبطة به من الأمور التي تتطلب نفقات باهظة للغاية. ويتحدث الشباب العربي عادة في العشرينيات من العمر عن "أنهم يقومون بالادخار منذ الآن حتى يمكنهم الزواج بعد بضع سنوات في المستقبل". ولسوء الحظ، يواجه الشباب في الدول العربية ظروفاً اقتصادية صعبة. ويبدو أنهم الجيل الأول من شباب العرب في التاريخ المعاصر بالمنطقة العربية الذين لا يتوقعون بالضرورة تحسن أوضاعهم الاقتصادية عن آبائهم بالرغم من حصولهم على أعلى مستويات من التعليم والتي تفوق أي جيل آخر من أجيال الآباء العرب.¹⁴ وجدير بالذكر أن

يقوم الإصلاحيون والناشطون من النساء في المنطقة العربية على نحو متزايد باستخدام تفسيرات جديدة للشريعة أو القانون الإسلامي لإعداد وصياغة براهين لتحسين وضع المرأة العربية وتغيير قوانين الأحوال الشخصية التي تنظم الزواج والطلاق والميراث وحضانة الأطفال. وإذا كانت التغييرات في قوانين الأسرة إجمالاً ضئيلة، إلا أنه لا يمكن إنكار فوائدها على النساء.¹¹ وعلى سبيل المثال، فلقد أثمرت جهود مجموعات الناشطين من النساء والمناقشات والمداورات التي تمت على المستوى القومي عن إصدار مجلس الشعب المصري في عام 2000 قانوناً جديداً لتيسير الإجراءات المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية. كما تم إصدار قانون الخلع الذي أعطى المرأة حق طلب الطلاق والحصول عليه دون اشتراط موافقة زوجها بشرط أن تتنازل عن بعض حقوقها المالية. وفيما بعد، سمح القانون في مصر للأطفال من آباء غير مصريين أن يكتسبوا الجنسية المصرية من أمهاتهم مع العلم أن تلك الممارسة مازالت محظورة وغير قانونية في كثير من بلدان المنطقة.¹² ومثال آخر من الأردن، حيث تمت تعديلات حديثة في قوانين الأسرة،

المراجع

- 1 يشمل (العالم العربي) أعضاء جامعة الدول العربية الذي يمتد من المغرب غرباً إلى عُمان شرقاً
- 2 United Nations, *World Population Prospects: The 2004 Revision*. accessed online at www.un.org, on June 28, 2005.
- 3 Palestinian Central Bureau of Statistics, special tabulation, 2004 Palestinian DHS.
- 4 Special tabulation done by the Social Research Center at the American University in Cairo using the Egypt Demographic and Health Survey (2003) and the Lebanon Maternal and Child Health Survey (1996).
- 5 Central Agency of Statistics [Yemen] and Macro International Inc., *Yemen Demographic and Maternal and Child Health Survey 1997* (Calverton, MD: ORC Macro, 1998): table 5.8.
- 6 World Health Organization, WHO/UNFPA/Population Council Technical Consultation on Married Adolescents, (Geneva: WHO, 2003).
- 7 Lori Ashford, *5002 Women of Our World Data Sheet* (Washington, DC: Population Reference Bureau, 2005), accessed online at www.prb.org, on Aug. 23, 2005.
- 8 Mahmoud Fikri and Samir Farid, *United Arab Emirates Family Health Survey 1995* (Abu Dhabi: Ministry of Health, 0002); and Fatma Elzanty and Ann Way, *Egypt Interim Demographic and Health Survey 2003* (Cairo: Ministry of Health, 2004.)
- 9 World Bank, 'Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract,' *MENA Development Report 5* (Washington, DC: World Bank, 2004): 125-6.
- 10 Zineb Touimi-Benjelloun, 'A New Family Law in Morocco: Patience Is Bitter, But Its Fruit Is Sweet,' accessed online at www.arabwomenconnect.org, on June 21, 2005.
- 11 جدير بالذكر أن قانون الأسرة في تونس والذي يعود إلى فترة الاستقلال. يعتبر قانوناً تقدمياً وفريداً من نوعه في العالم العربي نظراً للمنع التام لتعدد الزوجات وإبطال قانون طاعة
- 12 Diane Singerman, 'Rewriting Divorce in Egypt: Reclaiming Islam, Legal, Activism, and Coalition Politics,' in *Remaking Muslim Politics: Pluralism, Contestation, Democratization*. ed. Robert Hefner (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2005): 161-88; and Lama Abu-Odeh, 'Modernizing Muslim Family Law: The Case of Egypt,' *Oxford University Comparative Law Forum 3* (4002). accessed online at www.law.georgetown.edu, on June 28, 2005.
- 13 World Bank, *Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women in the Public Sphere* (Washington, DC: World Bank, 2004): 125-6.
- 14 Philippe Fargues, 'Women in Arab Countries: Challenging the Patriarchal System?', *Population and Societies* 783. (February 2003), accessed online at www.ined.fr, on Oct. 24, 2005.
- 15 World Bank, 'Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa.'
- 16 Gihan Shahine, 'The Double Bind,' *Al Ahram Weekly On-line* 793 (Oct. 1-7, 1998), accessed online at <http://weekly.ahram.org>, on April 18, 2005.

برنامج المكتب المرجعي للسكان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إن هدف برنامج المكتب المرجعي للسكان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو الاستجابة للاحتياجات الإقليمية للمعلومات والتحليلات الموضوعية وتوفيرها في الوقت المناسب بشأن السكان والقضايا الاجتماعية - الاقتصادية، وقضايا الصحة الإنجابية. ويشير البرنامج الوعي بهذه القضايا لدى صناع القرار في المنطقة وفي المجتمع الدولي. على أمل التأثير على السياسات وتحسين حياة السكان المقيمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتضمن أنشطة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إنتاج ونشر كل من الإصدارات المطبوعة والالكترونية حول الموضوعات المهمة الخاصة بالسكان والصحة الإنجابية و البيئة والتنمية (وتتوافر مطبوعات عديدة مترجمة إلى العربية). والعمل مع الصحفيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتعزيز معارفهم وتغطية قضايا السكان والتنمية، والعمل مع الباحثين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحسين مهاراتهم في توصيل نتائج بحثهم إلى صناعي السياسة وأجهزة الإعلام. ويقوم المكتب المرجعي للسكان بدور رائد في توفير المعلومات الموضوعية وفي الوقت المناسب حول الاتجاهات السكانية الأميركية والدولية وتداعياتها.

مركز البحوث الاجتماعية

لقد تم إنشاء مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية في القاهرة عام 1953، وذلك لإجراء وتشجيع البحث في مجال العلوم الاجتماعية في مصر وفي الشرق الأوسط. ويهدف المركز إلى تدريب الباحثين، وتوجيه ومساعدة طلبة الدراسات العليا، والأكاديميين والمنظمات العاملة في مجال البحوث الاجتماعية على مستوى المنطقة. ويتعاون مركز البحوث الاجتماعية مع هيئات تابعة للحكومة المصرية. بالإضافة إلى التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث في مصر والخارج. إن البرامج البحثية التي يتبناها المركز هي برامج متعددة التخصصات وتجمع بين الأساليب الكيفية والكمية في البحث والتحليل. ويعمل المركز على إطلاع واضعي السياسات ومنفذيها بالمعلومات، كما يساهم علمياً إلى شتى فروع العلوم الاجتماعية. وتشمل البحوث الجارية دراسات خاصة بالسكان والإنجاب وسلسلة واسعة من الدراسات الخاصة بالتنمية: دور المرأة، التحضر، الفقر، علم الاجتماع الوبائي، صحة الأم والطفل، المياه والصرف الصحي والبيئة.

من مطبوعات هذه السلسلة

- الإسلام وتنظيم الأسرة (أغسطس 2004)
- التقدم نحو أهداف الألفية الإنمائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مارس 2004)
- نحو أمة أكثر أماناً في مصر (مارس 2004)
- تمكين النساء، تنمية المجتمع: تعليم الإناث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أكتوبر 2003)
- الصحة الإنجابية للنساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (فبراير 2003)
- إيجاد التوازن: السكان ونُدرة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (يوليو 2002)
- برنامج تنظيم الأسرة في إيران: استجابة لاحتياجات أمة (يونيه 2002)
- الاتجاهات والتحديات السكانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أكتوبر 2001)

وتتوافر تلك الإصدارات باللغتين الإنجليزية والعربية، ويمكن طلبها مجاناً لجميع الجماهير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالاتصال بالمكتب المرجعي للسكان عبر البريد الإلكتروني prborders@prb.org أو على العنوان أدناه. وكل من النسخ الإنجليزية والعربية متاح على موقع المكتب المرجعي للسكان على الانترنت www.prb.org باستثناء النص العربي من (الاتجاهات والتحديات السكانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

شكر وتقدير

لقد تم إجراء البحث -الذي انبثق منه هذا التقرير- بالتعاون مع مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية في القاهرة هدى رشاد مديرة المركز. ماجد عثمان المدير السابق للمركز الديموجرافي في القاهرة وحالياً مدير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مصر. وفرزانه رودى فهيمي، مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمكتب المرجعي للسكان. ولقد تم إعداد هذا التقرير بمساعدة هيئة العاملين بالمكتب المرجعي للسكان. كما أن عائلة الرفاعي بجامعة القدس في القدس قد ساهمت في المناقشات المتعلقة بأنماط زواج الفلسطينيين، وقامت بعملية المراجعة. ونوجه شكر خاص إلى كل من مروان خواجه بالجامعة الأمريكية ببيروت، ديان سنجرمان بالجامعة الأمريكية بواشنطن، ونادرة شاملو بالبنك الدولي الذين قاموا بمراجعة مسودة هذا التقرير وكانت لهم اقتراحات مفيدة. ونخص بالشكر أيضاً كل من سارا أدكنز بلاش، لوري أشفورد ونانسي بنجر بالمكتب المرجعي للسكان (الذين قاموا بالكتابة وتنقيح نسخ هذا التقرير) وإلى إيمان مصطفى بمركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية في القاهرة (التي قامت بتبويب البيانات).

أعد الترجمة العربية: مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
* تم تمويل هذا العمل بواسطة مكتب مؤسسة فورد في القاهرة.
سبتمبر 2005، المكتب المرجعي للسكان